

9A(Rev.1)

محضر الأعمال ◀

مؤتمر العمل الدولي - الدورة ١٠٩، ٢٠٢١

التاريخ: ١١ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٢١

تقارير الفريق العامل المعني بالمناقشة العامة بشأن: أوجه انعدام المساواة وعالم العمل

قرار مقترح واستنتاجات مقدمة إلى المؤتمر من أجل اعتمادها

يتضمن محضر الأعمال هذا نص القرار والاستنتاجات المقترحة بشأن أوجه انعدام المساواة وعالم العمل، المقدمة ليعتمدها المؤتمر.

وسينشر تقرير الفريق العامل بشأن أعماله على موقع المؤتمر على الإنترنت في محضر الأعمال رقم 9B، في ١٧ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٢١.

قرار مقترح بشأن أوجه انعدام المساواة وعالم العمل

إنّ المؤتمر العام لمنظمة العمل الدولية، المنعقد في دورته التاسعة بعد المائة في عام ٢٠٢١، وقد أجرى مناقشة عامة بشأن أوجه انعدام المساواة وعالم العمل، وأخذ في الاعتبار إعلان فيلادلفيا، ١٩٤٤، وإعلان مؤوية منظمة العمل الدولية من أجل مستقبل العمل، ٢٠١٩؛

١. يعتمد الاستنتاجات التالية.
٢. يدعو مجلس إدارة مكتب العمل الدولي إلى النظر في الاستنتاجات على النحو الواجب وإلى إرشاد المكتب في إنفاذها.
٣. يطلب إلى المدير العام أن يقوم بما يلي:
 - (أ) إعداد خطة عمل لإنفاذ الاستنتاجات وتقديمها إلى مجلس الإدارة لينظر فيها في دورته ٣٤٤ في آذار/مارس ٢٠٢٢؛
 - (ب) إبلاغ الاستنتاجات إلى المنظمات الدولية والإقليمية المعنية؛
 - (ج) مراعاة الاستنتاجات عند إعداد مقترحات البرنامج والميزانية المقبلة وحشد الموارد من خارج الميزانية.

استنتاجات بشأن أوجه انعدام المساواة وعالم العمل

أولاً - أوجه انعدام المساواة: تحدٍ عالمي يتطلب اتخاذ إجراءات عاجلة

١. إنّ انعدام المساواة أمر معقد ومتعدد الأوجه ويتخذ أشكالاً عديدة ومكوناته كثيرة. وهناك حاجة إلى معالجة مختلف أبعاد انعدام المساواة في عالم العمل.
٢. وقد ازداد انعدام المساواة في الدخل ضمن البلدان في غالبيتها. وانعدام المساواة في الثروة على المستوى العالمي مرتفع. وقد أحرز تقدم كبير في الحد من الفقر المدقع وخفض انعدام المساواة بين البلدان، على الرغم من أنّ جائحة كوفيد-١٩ قد عكست مسار بعض ما تحقق من المكاسب. وهناك انعدام مساواة عالمي كبير في الدخل بصورة عامة، وانخفاض عالمي طويل الأجل في حصة العمل من الدخل: فقد كان توزيع نمو الدخل غير متكافئ إلى حد كبير، إذ يتلقى غالبية سكان العالم حصصاً ضئيلة مقارنة بمن هم على رأس قائمة أصحاب الدخل.
٣. ويمكن أن تكون المستويات العالية من انعدام المساواة بين البلدان وضمنها متجذرة في تفاعل معقد ومتعدد الأوجه بين سياسات الاقتصاد الكلي والتجارة والاستثمار واليد العاملة وسياسات وممارسات العمالة. وتتنوع العوامل التي تساهم في هذه المستويات ويمكن أن تشمل ما يلي: الفقر والسمة غير المنظمة والبطالة الهيكلية وغياب الحيز المالي من أجل التنمية الاجتماعية والاقتصادية والثغرات الإنمائية وقضايا الإدارة السديدة والمساءلة على المستويين العالمي والمحلي. ويمكنها أن تشمل أيضاً: غياب المؤسسات القابلة للاستمرار والإخفاق في حماية حقوق العمال وعدم فعالية النظم الضريبية والتدفقات المالية غير المشروعة والافتقار إلى فرض ضرائب كافية على الشركات والأموال والثروات وغياب البيئة المؤاتية للمنشآت المستدامة وعدم كفاية الحماية الاجتماعية الشاملة، بما في ذلك الأرضيات، وارتفاع التزامات خدمات الديون. والتجارة الدولية العادلة والقائمة على القواعد والتي تحترم حقوق العمال وتعزز الأجور وظروف العمل المنصفة والقيمة المضافة على طول سلاسل التوريد والإمداد العالمية يمكن أن تكون عاملاً محفزاً للنمو الاقتصادي والتنمية، وتسهم في الحد من انعدام المساواة في الدخل بين البلدان.
٤. وقد أبرزت جائحة كوفيد-١٩، التي تسببت في أزمة اقتصادية واجتماعية غير مسبوقة، أوجه انعدام المساواة القائمة وعمقتها في العديد من البلدان. ورفعت الستار عن عدم تكافؤ قدرات البلدان على امتصاص الصدمات الخارجية، وعدم تكافؤ مقدرة الحكومات على اتخاذ تدابير الصحة العامة المطلوبة بسبب أمور من بينها القيود على الموارد، بالإضافة إلى غياب الإنصاف في توفير اللقاحات بين البلدان الغنية والفقيرة. وقد تضرر العاملون في أشكال العمل غير الآمنة وفي الاقتصاد غير المنظم بصورة غير متكافئة، لا سيما النساء والفئات المحرومة، بسبب فقدان الدخل والآثار السلبية الأخرى. كما أظهرت الجائحة تفاوت قدرات البلدان على استخدام مجموعات الحوافز المالية من أجل إدارة الأزمة، إلى حين إتاحة المجال أمام الاقتصاد للتعافي بعد انقضاء الأزمة.
٥. والبلدان الأكثر فقراً مهددة بأن تتخلف عن الركب لعقود قادمة، لأسباب من بينها أوجه الضعف الهيكلي الموجود أصلاً في اقتصاداتها وغياب الحيز المالي اللازم من أجل دعم الانتعاش من كوفيد-١٩. وبعضها مكبل على نحو جسيم بديون

مزمناً زاد حجمها أكثر أثناء الجائحة، لأنها توجه قسماً أكبر من الإيرادات الوطنية نحو خدمة الديون، مما يحد من الأموال من أجل التنمية الاجتماعية والاقتصادية.

٦. وضمن البلدان، يمكن أن تخلف المستويات العالية من انعدام المساواة في عالم العمل عواقب اقتصادية واجتماعية وسياسية وخيمة. ويمكن أن تبطئ عجلة النمو الاقتصادي وتضعف الحراك الاجتماعي والتماسك الاجتماعي وتسبب تدهوراً في الصحة العامة وتزيد خطر الاضطرابات الاجتماعية وتفوّض تحقيق أهداف إعلان فيلادلفيا. ويمكن أن تكون أيضاً ضمن الأسباب الجذرية الكامنة وراء عمل الأطفال والعمل الجبري أو الإلزامي في جميع أشكاله.

٧. وتتفاوت أنواع أوجه انعدام المساواة ومداهما حسب البلد ومع مرور الوقت، لكن أوجه انعدام المساواة بين الجنسين تبقى مستمرة ومنفشية، على الرغم من بعض التقدم المحرز على مدى العقد الماضي. ويتجلى ذلك في فجوة الأجور بين الجنسين والعنف والتحرش القائمين على نوع الجنس، وهي أمور لا تزال مستوياتها عالية. وقد عكست جائحة كوفيد-١٩ مسار بعض المكاسب التي تحققت لصالح النساء. فقد اضطرت النساء والفتيات إلى ترك التعليم والتدريب وسوق العمل لأنهن ما زلن يحملن على عاتقهن معظم عبء الرعاية غير مدفوعة الأجر والعمل المنزلي ويتمثلن على نحو غير متكافئ في قطاعات الخدمات الأشد تضرراً، ولأنهن يواجهن أيضاً حواجز أخرى. وهذا ما يخلف عواقب مقلقة على الآفاق الراهنة والمستقبلية لرفاه النساء واستقلاليتهم، وعلى الانتعاش الاقتصادي.

٨. وقد أثرت جائحة كوفيد-١٩ بصورة غير متكافئة على الفئات المعرضة للتمييز بجميع أسبابه المشمولة في معايير العمل الدولية ومعايير حقوق الإنسان. وتتجلى أوجه انعدام المساواة أكثر ما تتجلى عندما تتقاطع أسباب متعددة للتمييز.

٩. وكان العمال في الاقتصاد غير المنظم البالغ عددهم ٢ مليار عامل ضمن الفئات الأكثر تضرراً من أزمة كوفيد-١٩، إذ عادة ما يكسبون أقل بكثير من العمال المستخدمين في القطاع المنظم ويرتفع احتمال أن يكونوا فقراء إلى الضعف، ويعانون من معدلات ادخار منخفضة وغالباً ما يواجهون أخطر مواطن العجز في العمل اللائق. ويشمل ذلك غياب سبل الحصول على الحماية الاجتماعية وارتفاع احتمال تعرضهم لمخاطر السلامة والصحة المهنية، إلى جانب العقبات أمام الحرية النقابية والإقرار الفعلي بحق المفاوضة الجماعية. وتتمثل النساء على نحو غير متكافئ في اقتصاد الرعاية المدفوعة غير المنظم والعمل المنزلي، لا سيما في صفوف العمال المنزليين المهاجرين. وتواجه النساء في أن معاً تفاقم ظروف العمل سوءاً وتدني الأمن الوظيفي خلال الجائحة. وتعاني الوحدات الاقتصادية في الاقتصاد غير المنظم من إنتاجية منخفضة واستثمارات محدودة ويكون تراكم رأس مالها شبه معدوم، مما يجعلها معرضة على وجه الخصوص إلى الصدمات الاقتصادية.

١٠. وتشمل الأمور التي تساهم أيضاً في أوجه انعدام المساواة في العمل، عدم تكافؤ سبل الحصول على الفرص الاقتصادية وفرص العمل اللائق لتمويل الخدمات العامة الجيدة والتعليم الجيد والتدريب اللائم والبنى التحتية للخدمات الاجتماعية الأساسية والبنى التحتية الرقمية بين المناطق الحضرية والريفية والطرفية وبين الأقاليم الغنية والفقيرة، كما أنها تساهم في تزايد الشعور بتصدع المجتمعات.

١١. وتنشأ بعض أوجه انعدام المساواة قبل دخول الفرد عالم العمل بوقت طويل، وتشكل معالجتها أمراً أساسياً من أجل الحد من أوجه انعدام المساواة في سوق العمل وخارجه. وفي حين أنّ العمل هو المصدر الرئيسي، إن لم يكن المصدر الوحيد، لكسب سبل العيش بالنسبة إلى معظم سكان العالم، فإنّ عالم العمل يؤدي دوراً هاماً في الحد من أوجه انعدام المساواة، بما في ذلك ما يتعلق بالحراك الاجتماعي المشترك بين الأجيال. وتزيد أوجه انعدام المساواة المرتفعة بين البالغين اليوم صعوبة ضمان تكافؤ الفرص أمام الجيل القادم.

١٢. ويعترف إعلان فيلادلفيا "بالتزام منظمة العمل الدولية أمام المبدأ بنشر الدعوة بين مختلف أمم العالم إلى برامج من شأنها أن تحقق" أهدافاً من بينها "العمالة الكاملة ورفع مستويات المعيشة" و"سياسات أجور ومكاسب وساعات عمل وغير ذلك من ظروف عمل تمكّن الجميع من الحصول على قسط عادل من ثمار التقدم، وتوفير أجر يضمن حداً أدنى من مستوى المعيشة لجميع المستخدمين المحتاجين إلى مثل هذه الحماية". وتقر اتفاقية منظمة العمل الدولية بشأن تحديد المستويات الدنيا للأجور، ١٩٧٠ (رقم ١٣١) بأنّ المستويات الدنيا الكافية للأجور أساسية في الحد من أوجه انعدام المساواة وأنه ينبغي أن تراعي العنصرين الضروريين التاليين، قدر الإمكان وحسبما يقتضيه الحال فيما يتعلق بالممارسات والظروف الوطنية: (١) احتياجات العمال وعائلاتهم مع مراعاة المستوى العام للأجور في البلد وتكاليف المعيشة وإعانات الضمان الاجتماعي ومستويات المعيشة النسبية للمجموعات الاجتماعية الأخرى؛ (٢) العوامل الاقتصادية ومنها متطلبات التنمية الاقتصادية ومستويات الإنتاجية والرغبة في بلوغ مستوى مرتفع من العمالة والحفاظ عليه. وقد سلط إعلان مؤبنة منظمة العمل الدولية من أجل مستقبل العمل، ٢٠١٩، الضوء على أنّ استمرار الفقر وأوجه انعدام المساواة والظلم تشكل تهديداً للإنجازات التاريخية في تحقيق التقدم الاقتصادي والاجتماعي، التي أفضت إلى إرساء ظروف أكثر إنسانية في العمل. وأبرزت أزمة كوفيد-١٩ الحاجة الملحة إلى اتخاذ إجراءات سريعة من أجل الحد من أوجه انعدام المساواة وتعزيز النمو الشامل والبناء للمستقبل على نحو أفضل، بما في ذلك عن طريق معالجة الآثار

الناجمة عن الاتجاهات الكبرى الجارية في عالم العمل، مثل تغير المناخ والرقمنة والتحولت الديمغرافية والعولمة. ويتطلب اتخاذ إجراءات فعالة تحديد دوافع أوجه انعدام المساواة ومعالجتها، وهو جزء لا يتجزأ من تحقيق العدالة الاجتماعية وأهداف التنمية المستدامة، من خلال التضامن والتعاون، وضمان عدم تخلف أحد عن الركب.

ثانياً - الدوافع وراء أوجه انعدام المساواة في عالم العمل

١٣. ترتبط الطبيعة متعددة الأبعاد لأوجه انعدام المساواة بالعديد من الأسباب النظامية والهيكلية الوطنية والدولية المترابطة التي تعزز بعضها البعض في معظم الأحيان. وقد أدى التباطؤ العالمي في إنتاجية العمل وانخفاض حصة العمل في الدخل إلى إعاقة نمو الأجور في السنوات الأخيرة. وينعكس انخفاض حصة العمل في الدخل في المداخيل المرتفعة لمن هم على رأس قائمة أصحاب الدخل، كما أنه يعيق التنمية المستدامة. ويحدث هذا على المستويين العالمي والوطني. وتتنوع الأسباب الكامنة وراء انعدام المساواة وتأثيراتها حسب السياقات الوطنية والفئات المعنية وأشكال أوجه انعدام المساواة. وتترك العوامل الخارجية والقرارات السياسية على السواء أثراً على انعدام المساواة.

١٤. وتشمل بعض أسباب انعدام المساواة في الدخل بين البلدان، الافتقار إلى نقل التكنولوجيا واعتمادها عبر سلاسل التوريد والإمداد العالمية وضمونها، والتباطؤ العالمي في إنتاجية العمل في العقود الأخيرة والاختلاف في الإنتاجية بين البلدان. كما أنّ هناك تباينات مشتركة بين القطاعات في الإنتاجية وفجوات واسعة في الإنتاجية بين المنشآت ضمن القطاعات. كما أنّ الفصل طويل الأجل بين الأجور والإنتاجية هو عامل محدد رئيسي لانعدام المساواة في دخل العمل ضمن البلدان. ويمكن أن يكون الاختلاف في الإنتاجية بين المنشآت عائداً إلى حجم المنشأة؛ حيث تتخلف بعض المنشآت الصغيرة والمتوسطة عن الشركات الكبيرة. وتستأثر فروع الأجور ضمن المنشآت، التي يمكن أن تعزى إلى اختلاف المهارات وتنوع مستويات إنتاجية العمل، بحصة كبيرة من انعدام المساواة في الدخل من العمل. ساهمت سلاسل التوريد والإمداد العالمية في النمو الاقتصادي وخلق الوظائف والحد من الفقر وتنظيم المشاريع، ويمكنها أن تسهم في الانتقال من الاقتصاد غير المنظم إلى الاقتصاد المنظم. كما يمكنها أن تكون محركاً للتنمية من خلال تعزيز نقل التكنولوجيا واعتماد ممارسات جديدة في الإنتاج والانتقال إلى أنشطة ذات قيمة مضافة عليا، مما يمكن أن يعزز تنمية المهارات والإنتاجية والقدرة التنافسية. وفي الوقت نفسه، أدى الاندماج في سلاسل التوريد والإمداد العالمية إلى طرح تحديات أمام التنمية الاقتصادية والاجتماعية وأمام البيئة، لا سيما بالنسبة إلى البلدان النامية التي تعاني من وضع غير مواتٍ إلى حدٍ كبير بسبب إفتقارها إلى حيز مالي وسياسي للنهوض بأنشطة ذات قيمة مضافة عليا ولتعزيز التنمية المستدامة. وقد أسهمت أوجه القصور ضمن سلاسل التوريد والإمداد العالمية في نشوء مواطن عجز في العمل اللائق، بما في ذلك في مجالات عمل الأطفال والعمل الجبري والسلامة والصحة المهنيين والأجور ووقت العمل وعلاقة الاستخدام. وتعود أوجه القصور هذه بالضرر على التنمية المستدامة وحقوق العمل، لا سيما الحرية النقابية والمفاوضة الجماعية. ويسهم الحوار الاجتماعي بالاقتران مع المفاوضة الجماعية في التوزيع العادل للمكاسب الناشئة عن القيمة المضافة على طول سلاسل التوريد والإمداد العالمية.

١٥. إنّ مستويات الدين الدولي المرتفعة والمزمنة هي دافع لانعدام المساواة بالنسبة إلى العديد من البلدان النامية، حيث أنّ عبء تلبية متطلبات خدمة الديون المرتفعة يحد الحيز المالي اللازم من أجل حل المشاكل الهيكلية التي تعرقل التنمية.

١٦. يشكّل دخل العمل المصدر الرئيسي لمدخل معظم الأسر المعيشية في العالم. وسبل الوصول غير المتكافئة إلى فرص العمل وفق العمال إنما هي دوافع رئيسية لأوجه انعدام المساواة. ويعاني ملايين الناس من البطالة بل يعاني عدد أكبر من ذلك من البطالة الجزئية. وقد أدت أزمة كوفيد-١٩ إلى زيادة أعدادهم، وأضررت في المقام الأول بالذين يعملون في وظائف منخفضة الأجر، وفي أشكال عمل غير آمنة. ويُعزى الافتقار إلى العمالة الكاملة والمنتجة والمختارة بحرية وتوفير العمل اللائق للجميع، إلى عدد من الأسباب. وهي تشمل عدم ملاءمة سياسات الاقتصاد الكلي والسياسات الضريبية والافتقار إلى السياسات الصناعية المستدامة وغياب البيئة المؤاتية للمنشآت المستدامة وانخفاض الطلب الإجمالي، المرتبطة غالباً بانخفاض حصة العمل في الدخل الوطني وعدم فعالية التحول الهيكلي للاقتصادات.

١٧. ولا ينشأ انعدام المساواة بسبب غياب الوظائف فحسب، بل بسبب نوعيتها أيضاً. ويتعلق هذا في المقام الأول بالعاملين في الاقتصاد غير المنظم، الذين يمثلون ما يربو على ٦٠ في المائة من القوة العاملة العالمية. وليست السمة غير المنظمة مرادفة لمواطن العجز الأكثر بروزاً في العمل اللائق فحسب، بل إنها تقوض نطاق عمل الحكومات، إذ تحد من الحيز المالي ومن قدرة الدول على توفير سبل الوصول إلى الخدمات العامة للجميع وضمان إعادة التوزيع المناسب عن طريق التحويلات الاجتماعية والنظم الضريبية. ويعمل العديد من العمال أكثر فأكثر في أشكال عملٍ من قبيل العمل بدوام جزئي أو بعقود محددة الأجل أو عن طريق وكالات استخدام خاصة يمكن أن توفر منصة إنطلاق للانخراط في العمالة، لا سيما بالنسبة إلى العمال الذين يواجهون عوائق كبيرة في سوق العمل، من قبيل العمال الشباب والعمال ذوي المهارات المتدنية والعمال المهاجرين. وقد تتسبب أنواع العمل هذه في نشوء أوجه عجز في العمل اللائق لاسباب متعددة منها عندما تفنقر إلى حسن التنظيم أو لا تستخدم من أجل الغرض القانوني المحدد المقصود منها، بل من أجل الالتفاف على

الالتزامات القانونية والتعاقدية لصاحب العمل، أو لا توفر حماية اليد العاملة والحماية الاجتماعية للملائمتين. ويمكن أن يساهم ذلك في تقويض المنافسة الشريفة وتعميق أوجه انعدام المساواة في سوق العمل.

١٨. ومن شأن الأطر السياسية والقانونية الضعيفة أو غير الكافية، بما في ذلك تلك التي تتناول السلامة والصحة المهنتين وسياسات سوق العمل النشطة، إلى جانب السمة غير المنظمة ومؤسسات سوق العمل المختلة، أن تساهم في ظهور أوجه انعدام المساواة، بل الواقع أنها تحرم بعض العمال من حماية اليد العاملة والحماية الاجتماعية للملائمتين والفعاليتين ومن الوصول المتكافئ إلى الفرص، وتقيّد المنشآت المستدامة والنمو المستدام. ولا تتمتع غالبية سكان العالم بأي شكل من أشكال الحماية الاجتماعية، مما قد يؤدي إلى صدمات تسبب الوقوع في براثن الفقر وتفاقم أوجه انعدام المساواة. كما أن التراجع في عضوية نقابات العمال وتغطية المفاوضات الجماعية، بسبب عدد من العوامل، بما في ذلك انتهاكات الحق في التنظيم والمفاوضة الجماعية أو عقبات أخرى أمام تحقيقها، قد أسهم كذلك في زيادة انعدام المساواة في الأجور.

١٩. ومن الدوافع الأساسية لأوجه انعدام المساواة عدم كفاية توفير الخدمات العامة الجيدة والتعليم وسبل الوصول المتكافئ إليه وإلى التدريب والتعلم المتواصل. وفي حين أنّ معدلات محو الأمية ومستويات الإنجازات التعليمية قد ارتفعت في السنوات الأخيرة، إلا أنه لا يزال هناك أوجه كبيرة في انعدام المساواة في الوصول إلى التعليم والتدريب. كما أنّ هناك فجوات في الحصول على الخدمات الصحية والنقل والصرف الصحي والرعاية والمياه والطاقة والسكن، لا سيما بالنسبة إلى الأشخاص الذين يعيشون في المناطق الريفية والذين يعملون في الاقتصاد غير المنظم والعمال المهاجرين والعمال ذوي المهارات المتدنية والشباب غير الملحقين بالتعليم أو العمالة أو التدريب.

٢٠. ولا يزال التمييز، بما في ذلك التمييز المنهجي وأشكال التمييز المتعددة والمتقاطعة، يشكل بعداً ثابتاً ومتفشياً وسبباً جذرياً لانعدام المساواة، وغالباً ما يظهر في شكل افتقار إلى فرص المسار الوظيفي في سوق العمل والحراك الاجتماعي. أما الأجر غير المتكافئ عن العمل ذي القيمة المتساوية فهو مشكلة كبيرة. ولا تزال المرأة تواجه في كل مكان حواجز جمة تحول دون دخولها سوق العمل والبقاء والتقدم فيه، وتستمر في الوقت نفسه في تحمّل معظم مسؤولية عمل الرعاية غير مدفوع الأجر. ويؤدي العنف والتحرش في عالم العمل إلى التسبب بأوجه انعدام المساواة وتقويتها. ولا يعيق التمييز سبل الوصول المتكافئ إلى التعليم والتدريب والتعلم المتواصل فحسب، بل يعيق أيضاً سبل الوصول إلى الوظائف الجيدة والسكن والحراك والأرض ورأس المال، بالإضافة إلى الحماية الاجتماعية.

٢١. ويؤدي تغير المناخ والرقمنة والعولمة والتحويلات الديمغرافية إلى إحداث تحولات في عالم العمل؛ وعلى الرغم من أنّ بعضها قد تمثل فرصاً، إلا أنها تنشئ أيضاً تحديات قد تسهم في توسيع نطاق أوجه انعدام المساواة. وقد أثر تغير المناخ بصورة غير متكافئة على نوعية حياة وسبل عيش السكان المستضعفين الذين لا يملكون من الموارد سوى قليلها من أجل التخفيف من آثاره الوخيمة. وهو يهدد الوظائف وسبل العيش والإنتاجية في بعض القطاعات التي تتسم بأهمية حاسمة بالنسبة إلى التنمية المستدامة والنمو المستدام. ويمكن أن تؤدي الرقمنة وبروز منصات العمل الرقمي إلى نشوء دوافع جديدة لأوجه انعدام المساواة لكنها قد توفر أيضاً فرص توليد الدخل للعمال. وعلى المقلب الآخر، غالباً ما تكون الإيرادات منخفضة والعمالة غير مستقرة والحماية الاجتماعية غائبة في العادة. بالإضافة إلى ذلك، تزيد الفجوة الرقمية من تفاقم أوجه انعدام المساواة.

ثالثاً - استراتيجية شاملة ومتكاملة لمنظمة العمل الدولية من أجل معالجة أوجه انعدام المساواة في عالم العمل

٢٢. من الضروري اتخاذ إجراءات متزامنة في عدة مجالات سياسية وتجنب النهج المجزأة والتدرجية، توخياً للحد من أوجه انعدام المساواة وتحقيق العدالة الاجتماعية وضمان عدم تخلف أحد عن الركب. ويتطلب الحد من أوجه انعدام المساواة في سياق انتعاش شامل وتمحور حول الإنسان تدخلات مشتركة ومنسقة ومتسقة على مختلف المستويات، تكون مكيفة مع الظروف الخاصة بالبلد. كما يتطلب الحد من انعدام المساواة اعترافاً بالترابط بين الأمم والناس. ولا بد من أن يكون تعزيز التعاون والتضامن على المستوى الثنائي والإقليمي ومتعدد الأطراف جزءاً لا يتجزأ من استراتيجية ناجحة تهدف إلى معالجة أوجه انعدام المساواة.

٢٣. وينبغي أن تركز الدول الأعضاء، بدعم من منظمة العمل الدولية، على ما يلي:

(أ) برنامج إيجابي من أجل الحد من أوجه انعدام المساواة، عن طريق النمو المطرد والشامل والمستدام والعمالة الكاملة والمنتجة والعمل اللائق للجميع، في سياق الانتقال العادل والرقمنة والتغيرات الديمغرافية وتمشياً مع اتفاقية سياسة العمالة، ١٩٦٤ (رقم ١٢٢) وتوصية سياسة العمالة (أحكام تكميلية)، ١٩٨٤ (رقم ١٦٩). واستحداث العمالة هو عامل أساسي من أجل الحد من أوجه انعدام المساواة. ويتطلب ذلك وضع إطار اقتصاد كلي مؤاتٍ للعمالة ومراعٍ لقضايا الجنسين، بما في ذلك السياسات المالية والنقدية والصناعية والقطاعية وسياسات العمل، وصياغة سياسات سوق العمل النشطة الفعالة وتمكين البيئات التنظيمية. كما تبرز الحاجة إلى بيئة مؤاتية للمنشآت المستدامة تكون قادرة على زيادة الإنتاجية وتضييق فجوات الإنتاجية بين المنشآت. ويتطلب ذلك أيضاً

اعتماد تقييمات أثر العمالة من أجل تقييم السياسات واستراتيجيات واستثمارات التنمية الاجتماعية والاقتصادية، ومن أجل الحد إلى أقصى درجة من النمو غير المولد للوظائف. كما أن من المهم الاستثمار في المنشآت المستدامة والقوة العاملة والبحث والتطوير والتحسينات التكنولوجية والابتكار والاستثمار كذلك في الاقتصاد الحقيقي. ويساعد الحوار الاجتماعي، بما في ذلك المفاوضة الجماعية، على تحقيق حصة عادلة من مكاسب الإنتاجية والنمو الاقتصادي، مما يسهم في توزيع أكثر إنصافاً للدخل والثروة. علاوة على ذلك وبغية معالجة الفجوة الرقمية، من الضروري تنفيذ استثمارات من أجل تطوير البنية التحتية الرقمية أو الإرتقاء بها. ويوفر الانتقال العادل مساراً حيويًا يفضي إلى التخفيف إلى أدنى حد من الآثار السلبية للتغير البيئي وتغير المناخ وإلى تسخير الإمكانيات لاستحداث العمل اللائق في اقتصاد أكثر اخضراراً. ومن شأن ذلك أن يوسع نطاق وصول الفئات الأكثر استضعافاً وحرماناً إلى سوق العمل.

(ب) **دعم تكافؤ الفرص وسبل الوصول إلى التعليم والتدريب الجيدين والخدمات العامة الجيدة: ضمان الأعمال الفعال للحق في التعليم عن طريق تعزيز وصول الجميع، من مرحلة الطفولة المبكرة، إلى التعليم الجيد والملائم.** يمثل الوصول إلى التعلم المتواصل شرطاً مسبقاً من أجل ضمان تكافؤ الفرص في الاستخدام وتسهيل الانتقالات الناجحة في سوق العمل والمساعدة على تحقيق المساواة بين الجنسين والإدماج الاجتماعي. ويتطلب تحسين نوعية وملاءمة التعليم والتدريب وتنمية المهارات التي تلبي احتياجات سوق العمل والاحتياجات المجتمعية، من أجل زيادة القابلية للاستخدام والقدرة على التكيف مع عالم العمل والإنتاجية المتسمين بسرعة التغير وتقاسم منافع التقدم التكنولوجي والانتقالات الخضراء والتغيرات الديمغرافية. ويمكن أن يسهم الحوار الاجتماعي، بما في ذلك المفاوضة الجماعية، في توفير المهارات الجيدة وجودة التدريب والتعلم المتواصل. وتبرز الحاجة إلى الدعم الموجه نحو الفئات المحرومة من أجل تقليل الحواجز أمام وصولها إلى التعليم والتدريب، بالإضافة إلى الحد من الفصل بين الجنسين عن طريق الدراسات في مجال العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات والتوجيه المهني المراعي لقضايا الجنسين والوظائف. وتشكل المهارات، بما في ذلك الارتقاء بالمهارات وإعادة اكتسابها والتعلم المتواصل، بالترافق مع تركيز خاص على الفئات المحرومة، عاملاً جوهرياً في استراتيجيات الانتعاش. ويساعد تعزيز الخدمات العامة الجيدة على الحد من عمل الرعاية غير مدفوع الأجر بهدف إتاحة المشاركة في سوق العمل.

(ج) **ضمان حماية مناسبة لجميع العمال ودعم حصولهم على حصة منصفة من ثمار التقدم.** إن تعزيز فعالية وشمولية مؤسسات سوق العمل، بما في ذلك هيئات التفتيش المعنية، أمر أساسي من أجل معالجة أوجه انعدام المساواة والفقر. ولا بد من ضمان المبادئ والحقوق الأساسية في العمل لجميع العمال بصرف النظر عن علاقات استخدامهم، بما في ذلك العمال في أشكال العمل غير الأمانة في الاقتصاد المنظم وغير المنظم. ويتسم تنفيذ نظم المفاوضة الجماعية والتدابير الرامية إلى تحقيق المساواة في الأجر عن العمل ذي القيمة المتساوية وشفافية الدفع وغير ذلك من التدابير، بما في ذلك في سلاسل التوريد والإمداد، بأنه أساسي من أجل توزيع منصف لثمار التقدم الاقتصادي. كما أن الحد الأدنى المناسب للأجور، القانوني أو المتفاوض عليه، هو أداة فعالة من أجل الحد من أوجه انعدام المساواة، وينبغي وضعه عن طريق مراعاة احتياجات العمال وأسره فضلاً عن العوامل الاقتصادية، حسبما ورد في الاتفاقية رقم ١٣١.

(د) **تسريع الانتقال نحو السمة المنظمة عن طريق معالجة الأسباب الكامنة وراء السمة غير المنظمة.** إن إضفاء السمة المنظمة على الاقتصاد هو شرط ضروري من أجل الحد من الفقر وأوجه انعدام المساواة والمضي قدماً بالعمل اللائق وزيادة إنتاجية المنشآت واستدامتها وتوسيع نطاق عمل الحكومات، لا سيما في أوقات الأزمات. وتمشياً مع توصية الانتقال من الاقتصاد غير المنظم إلى الاقتصاد المنظم، ٢٠١٥ (رقم ٢٠٤)، وإقراراً بأن السبل نحو الانتقال إلى السمة المنظمة تعتمد على الظروف الوطنية، فإن أفضل سبيل لتحقيق ذلك هو وضع استراتيجيات شاملة ومتكاملة تعالج الدوافع المتعددة وراء السمة غير المنظمة. وتقوم الاستراتيجيات الفعالة والمراعية لقضايا الجنسين وغير التمييزية الهادفة إلى إضفاء السمة المنظمة، على الجمع بين التدخلات من أجل زيادة قدرة الاقتصاد المنظم على توفير فرص العمل اللائق وعلى استيعاب العمال والوحدات الاقتصادية العاملة حالياً في الاقتصاد غير المنظم، وتعزيز قدرة الناس والمنشآت على الدخول إلى الاقتصاد المنظم. ويشكل تحديد الحوافز المناسبة وإزالة العقبات أمام السمة المنظمة عاملين أساسيين من أجل تشجيع روح المبادرة والاستثمار الخاص والنمو الاقتصادي واستحداث الوظائف اللائقة. وفي سياق أزمة كوفيد-١٩، تتسم الحيلولة دون إضفاء السمة غير المنظمة على الوظائف المنظمة بأهمية بالغة أيضاً.

(هـ) **ضمان المساواة بين الجنسين وعدم التمييز وتعزيز المساواة والتنوع والإدماج.** يتطلب هذا الأمر نهجاً متكاملاً وشاملاً يضع الناس في الصميم ويراعي أثر المحددات الشخصية المتقاطعة، فضلاً عن ظروف الاستضعاف، ويتناول المساواة ضمن دورة الحياة بأكملها. وينطوي ذلك على ما يلي: إزالة الحواجز التي تحول دون وصول

النساء إلى سوق العمل والبقاء والتقدم فيه، مثل القوالب النمطية، وإزالة القوانين والممارسات التمييزية والتقسيم غير العادل في عمل الرعاية غير مدفوع الأجر والإفتقار إلى ترتيبات عمل مرنة. ويشمل ذلك: ضمان سبل الحصول على رعاية أطفال ورعاية طويلة الأجل جيدة ومعقولة التكلفة؛ تعزيز الإجراءات والسياسات الهادفة إلى القضاء على التمييز العنصري وجميع أشكال التمييز الأخرى وتحقيق تكافؤ الفرص والمساواة في المعاملة للجميع. كما يعني ذلك سد ثغرات الأجور والمعاشات التقاعدية بين الجنسين ودعم تحقيق المساواة في الأجر عن العمل ذي القيمة المتساوية للجميع؛ زيادة توافر البيانات المصنفة حسب الجنس والسن والإعاقة والعرق والانتماء الإثني ووضع المهاجر والموقع الجغرافي.

(و) **تعزيز التجارة والتنمية من أجل عولمة عادلة وتقاسم الرخاء.** ينبغي لمنظمة العمل الدولية، كي تعزز استحداث الوظائف والنمو الشامل والتنمية المستدامة والحد من أوجه انعدام المساواة، أن تتعاون تمثيلاً مع إعلان فيلادلفيا، تعاوناً تاماً مع الهيئات الدولية المعنية بهدف المساعدة على "تجنب التقلبات الاقتصادية الحادة وتعزيز التقدم الاقتصادي والاجتماعي في المناطق الأقل تقدماً في العالم وضمان استقرار أكبر في الأسعار العالمية للسلع الأولية وتعزيز حجم كبير ومطرود للتجارة الدولية". ويشمل ذلك تحديد الطريقة التي يمكن بها لسلاسل التوريد والإمداد العالمية أن تسهم في الحد من أوجه انعدام المساواة في عالم العمل، لا سيما بين البلدان الغنية والبلدان الفقيرة.

(ز) **تحقيق الحماية الاجتماعية الشاملة.** هناك حاجة ملحة إلى تعزيز نظم الحماية الاجتماعية الوطنية وتوسيع نطاقها لتشمل من هم غير محميين بشكل مناسب حتى الآن، وضمان تمكن كل فرد من الوصول إلى حماية شاملة وكافية ومستدامة طوال دورة الحياة. ويشكل هذا أساساً متيناً يتيح للبلدان معالجة أوجه انعدام المساواة وتعزيز انتعاش شامل وقدرة على الصمود في وجه الأزمات.

٢٤. ينبغي أن يقوم مكتب العمل الدولي بما يلي:

(أ) وضع استراتيجية شاملة ومتكاملة، بالتشاور مع الهيئات المكونة، تتجلى فيما تتجلى في الخطط والبرامج والميزانيات الاستراتيجية لمنظمة العمل الدولية، بهدف إرشاد الدول الأعضاء، لا سيما على المستوى القطري، في مجال تسريع العمل سعياً إلى الحد من أوجه انعدام المساواة في عالم العمل ومنعها. وينبغي للاستراتيجية أن تقوّي الصلة بين برنامج العمل اللائق وانعدام المساواة وأهداف برنامج التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. كما ينبغي أن تسهم في انتعاش متمحور حول الإنسان يكون شاملاً ومستداماً وقادراً على الصمود، مما يعزز ولاية المنظمة بشأن العدالة الاجتماعية، معززة بفضل إعلان مؤوية منظمة العمل الدولية. وينبغي أيضاً أن تصب تركيزاً قوياً على برامج تحويلية من أجل المساواة بين الجنسين ومن أجل المساواة والتنوع والإدماج، عملاً بالنداء العالمي من أجل اتخاذ إجراءات سعياً إلى تحقيق انتعاش متمحور حول الإنسان للخروج من أزمة كوفيد-١٩، يكون شاملاً ومستداماً وقادراً على الصمود. وينبغي أن تعزز الاستراتيجية مزيجاً من سياسات وتدابير يقوّي بعضها بعضاً، وتعالج الدوافع المختلفة وراء أوجه انعدام المساواة وتسترشد بمعايير العمل الدولية وتكون قائمة على البيانات ومصممة وفقاً للظروف الخاصة بكل بلد. وينبغي لهذا المزيج من السياسات أن يضع العمالة وحماية حقوق العمال وعدم التمييز وتكافؤ الفرص والتوزيع العادل لثمار التقدم وإعادة التوزيع في صميم العمل لمكافحة أوجه انعدام المساواة وتحقيق العدالة الاجتماعية. وينبغي أن تساعد هذه الاستراتيجية على تموضع منظمة العمل الدولية باعتبارها جهة فاعلة رئيسية في مكافحة أوجه انعدام المساواة على المستويين القطري والدولي.

(ب) مساعدة الهيئات المكونة، بما في ذلك من خلال البرامج القطرية للعمل اللائق والخدمات الاستشارية التقنية المناسبة، في وضع استراتيجيات شاملة ومتكاملة من أجل الحد من انعدام المساواة في عالم العمل وفي تصميم وتنفيذ الإجراءات في إطار المجالات السبعة المعنية المذكورة أعلاه. وينبغي تقديم هذا الدعم تمثيلاً مع معايير العمل الدولية المعنية وخطط العمل التي وافق عليها مجلس الإدارة والمتمحورة حول الدعائم الأربع للعمل اللائق، بغية متابعة قرارات وإعلانات المؤتمر في مجالات مثل: الحماية الاجتماعية؛ المهارات والتعلم المتواصل؛ استراتيجية إضفاء السمة المنظمة على الاقتصاد غير المنظم. كما ينبغي إيلاء الاهتمام إلى: تعزيز نشاط منظمة العمل الدولية في مجال العمل اللائق والإنتاجية، مع مراعاة الإرشادات التي قدمها مجلس الإدارة في آذار/ مارس ٢٠٢١؛ تعزيز تكافؤ الفرص وعمالة الشباب وإيجاد بيئة تمكينية للمنشآت المستدامة؛ الدفع قديماً ببرنامج تحويلي من أجل تحقيق المساواة بين الجنسين وعدم التمييز؛ تحسين التدابير الرامية إلى تعزيز نظم المفاوضات الجماعية الشاملة على جميع المستويات المناسبة، فضلاً عن الأشكال الأخرى للحوار الاجتماعي، بغية المساعدة على حصول الجميع على قسط عادل من ثمار التقدم.

(ج) القيام في إطار إسهامه في الجهود المبذولة لإصلاح الأمم المتحدة، بإدراج مسائل انعدام المساواة في الأنشطة القطرية والبرامج القطرية للعمل اللائق على نحو منتظم، ووضع الحوار الاجتماعي في صميم النقاش السياسي، بالتوازي مع تعزيز المكاتب القطرية لمنظمة العمل الدولية ومواصلة تطوير نهج "منظمة عمل دولية واحدة".

- (د) تعميم قضايا انعدام المساواة في متابعة إعلان مئوية منظمة العمل الدولية والنداء العالمي وفي برنامج وميزانية منظمة العمل الدولية، مع التركيز بوضوح على إمكانية مساهمة نتائج مختارة في الحد من انعدام المساواة، بالاستناد إلى البرامج القطرية المناسبة الجارية بهدف توسيع نطاقها وتحقيق أقصى أثر لها.
- (هـ) الانخراط على وجه السرعة في تنسيق وتعاون متبنيين ومتعددي الأطراف، بما في ذلك مع المؤسسات المالية الدولية والمنظمات المعنية الأخرى، بشأن مسألة انعدام المساواة، بحيث تقوم منظمة العمل الدولية بتعزيز سياسات من أجل تحقيق العمالة الكاملة والعمل اللائق وتقييم أثارها على العمالة وتماشيها مع معايير العمل الدولية، وتقييم آثار السياسات الاقتصادية والمالية الدولية، بما في ذلك الدين الخارجي، على نتائج سوق العمل وأوجه انعدام المساواة.
- وفي الانتعاش الاجتماعي الاقتصادي من الجائحة، من شأن ذلك أن يساعد على زيادة الكفاءة واتساق السياسات من أجل أمور من بينها الدعم العاجل للعمالة واستمرارية الأعمال وحماية العمال والحماية الاجتماعية، مع إيلاء اهتمام خاص إلى الفئات الأكثر استضعافاً والأكثر تضرراً من الجائحة. ومثل هذا التعاون أمر حاسم لمراعاة الصلات فيما بين دوافع أوجه انعدام المساواة خارج عالم العمل وداخله لتوفير حيز مالي كافٍ من أجل تنفيذ سياسات تعالج أوجه انعدام المساواة.
- (و) مواصلة البحوث وجمع المعارف بهدف تقديم إرشادات قائمة على البيانات من أجل مكافحة انعدام المساواة في عالم العمل، ومعالجة تعزيز الانتقال العادل إلى اقتصاد رقمي حيادي الكربون، معالجة مناسبة بغية اكتساب المعرفة بشأن توارث أوجه الحرمان عبر الأجيال، بالإضافة إلى الأسباب والتدابير الممكنة لمعالجة تراجع حصة العمل في الدخل. وينبغي لتلك البحوث أن تراعي الظروف الخاصة بكل بلد وأن تتضمن تقارير رصد منتظمة عن الأبعاد المختلفة لانعدام المساواة في عالم العمل والتغيرات الديمغرافية وأن تواصل إصدار تقرير رائد منظم بشأن الهدف الاستراتيجي المتمثل في الحوار الاجتماعي والهيكل الثلاثي.
- (ز) مواصلة تعزيز تصديق وتنفيذ الاتفاقيات الأساسية لمنظمة العمل الدولية وصكوك منظمة العمل الدولية ذات الصلة بسياسات العمالة وعلاقة الاستخدام وظروف العمل والسمة غير المنظمة وأوضاع الأزمات والعنف والتحرش في عالم العمل، فضلاً عن العمال ذوي المسؤوليات العائلية والشعوب الأصلية والقبلية والعمال المنزليين.
- (ح) تسريع وتيرة تنفيذ برنامج تحويلي من أجل المساواة بين الجنسين، بالإضافة إلى برنامج تحويلي من أجل المساواة والتنوع والإدماج، تمشياً مع ما دعا إليه إعلان مئوية منظمة العمل الدولية والنداء العالمي.
- (ط) مضاعفة الجهود الرامية إلى دعم الهيئات المكونة في وضع وتنفيذ سياسات عمالة تراعي قضايا الجنسين تمشياً مع الاتفاقية رقم ١٢٢ والتوصية رقم ١٦٩. وعلى غرار ذلك، دعم الهيئات المكونة في وضع نظم فعالة وقائمة على البيانات من أجل تحديد الحد الأدنى للأجور، بحيث تعزز حداً أدنى مناسباً للأجور، قانونياً أو متفاوضاً عليه، وتعزز التصديق على الاتفاقية رقم ١٣١ وتنفيذها. وفي هذا السياق، تحديد توصيات سياسية ابتكارية وقائمة على البيانات لمعالجة ثغرات الأجور والمعاشات التقاعدية بين الجنسين.